



الجمهورية الهاشمية للمملكة الأردنية الهاشمية

عمان : الخميس ٤ ربيع الثاني سنة ١٤١٣ هـ . ١ تشرين اول سنة ١٩٩٢ م . العدد ٣٨٥٧

الصفحة

الفرس

- | | |
|------|--|
| ١٩٠١ | ارجاء اجتماع مجلس الامة في دورته العادية |
| ١٩٠٢ | نظام رقم ٤٢ لسنة ١٩٩٢ نظام معادلات الشهادات |
| ١٩٠٤ | نظام رقم ٤٣ لسنة ١٩٩٢ نظام تصديق الشهادات العلمية |
| ١٩٠٦ | نظام رقم ٤٤ لسنة ١٩٩٢ نظام تعديل تنظيم وزارة الصناعة والتجارة |
| ١٩٠٧ | نظام رقم ٤٥ لسنة ١٩٩٢ نظام تعديل نظام الضريبة على الاستهلاك |
| ١٩٠٩ | اتفاقية بين حكومة جمهورية سري لانكا الديمقراطية الاشتراكية وحكومة المملكة الاردنية الهاشمية للخدمات الجوية فيما بين وما وراء اقليميهما . |
| ١٩١٥ | تعديل رسوم الاشتراك في امتحان شهادة الدراسة الثانوية العامة |
| ١٩١٦ | الناطق الحرة |
| ١٩١٦ | تعليمات معدلة لتعليمات رقم ٥١/١ لسنة ١٩٨٩ الخاصة بترخيص المستودعات والصيدليات ومصانع الادوية والمستحضرات الحياتية البيطرية . |

مديرة المطابع العسكرية

مكتبة
الملك
الرحمن
الخالق

مخبر الحسين الأول ملك المملكة الأردنية الهاشمية

بمقتضى الفقرة ١- من المادة ٧٨- من الدستور
نصدر اراءتنا بها هو آت :

يرجأ اجتماع مجلس الامة في دورته العادية حتى تاريخ ١٢-١٩٩٢ م .

الحسين بن طلال

٢٦-٩-١٩٩٢م

وزير الداخلية
جودت السبول

رئيس الوزراء
الشريف زيد بن شاكور

مكتبة الملك الحسين

مخبر الحسين الأول ملك المملكة الأردنية الهاشمية

بمقتضى المادة ٣١ - من الدستور
وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٩٢/٩/٨
نأمر بوضع النظام الاتسي :

نظام رقم ٤٢ - لسنة ١٩٩٢
نظام معادلة الشهادات
صادر بمقتضى المادة ٤٢- من قانون التربية والتعليم
رقم ٢٧- لسنة ١٩٨٨

المادة ١ - يدعى هذا النظام (نظام معادلة الشهادات لسنة ١٩٩٢) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - يكون للكليات التالية حيثما وردت في هذا النظام المعاني المخصصة لها أدناه ما لم تدل الحرية على غير ذلك :

الوزارة	:	وزارة التربية والتعليم .
الوزير	:	وزير التربية والتعليم .
الشهادة	:	الشهادة العلمية التي تمنحها المؤسسات التربوية من مستوى شهادة الدراسة الثانوية العامة الأردنية فما دون .
اللجنة	:	لجنة معادلة الشهادات المؤلفة بمقتضى هذا النظام .

المادة ٣ - تتألف (لجنة معادلة الشهادات) في الوزارة على النحو التالي :

١ - أمين عام الوزارة - للتعليم	رئيساً
ب - ممثل عن وزارة التعليم العالي من موظفي الفئة الاولى فيها يسميه وزير التعليم العالي .	مضواً
ج - اثنان من موظفي الفئة الاولى في الوزارة يعينهما الوزير .	عضوين
د - رئيس قسم تصديق الشهادات ومعادلتها في الوزار .	مختصواً
	ومقرر اللجنة

المادة ٤ - تعقد اللجنة اجتماعاتها بدعوة من رئيسها او من ينوبه في حالة غيابه وذلك للنظر في الامور المدرجة على جدول اعمالها . ويكون أي اجتماع تعقده قانونياً اذا حضره اكثرية اعضائها على ان يكون رئيسها او من ينوبه واحدا منهم . وتتخذ قراراتها بالاجماع او باكثرية اصوات الحاضرين واذا تساوت يرجح الجانب الذي صوت معه رئيس الاجتماع .

المادة ٥ - تتولى اللجنة وضع القواعد والاسس والمعايير لمعادلة الشهادات واصدار القرارات المتعلقة بها وتكون قراراتها خاضعة لتصديق الوزير .

المادة ٦ - تراعي اللجنة عند النظر في معادلة الشهادات نظام التعليم لدى الجهة التي منحت الشهادات بما في ذلك :

- ١ - شروط الالتحاق .
 ب - مناهج الدراسة ونظام الامتحانات .
 ج - مستوى الشهادة في البلد الذي تقوم فيه المؤسسة التعليمية والامتيازات والحقوق التي تمنح لحاملها في ذلك البلد ومقارنتها مع الشهادات المماثلة .

المادة ٧ - ١ - يقدم طلب معادلة أي شهادة من الشهادات المنصوص عليها في هذا النظام خطياً إلى الوزير ، وترفق به صورة مصدقة بصورة قانونية عن الشهادة المراد معادلتها مع الوثائق الثبوتية اللازمة وفقاً للتعليمات التي تصدر لهذه الغاية .
 ب - تنظر اللجنة في سياق قبولها بالأعمال المنوطة بها بموجب أحكام هذا النظام في الطلبات المعروضة عليها ولها أن تطلب من مقدم الطلب تقديم الشهادات والوثائق الأصلية وما تراه من الوثائق الأخرى غير المنصوص عليها في هذا النظام للاطلاع عليها والتثبت بالوسائل الممكنة من الوقائع التي ترى أنها ضرورية للجنة أن تستأنس بآراء من تعتمدهم وبالطريقة التي تراها مناسبة .

المادة ٨ - يستوفى مبلغ خمسة دنائير مقابل الخدمات على معادلة الشهادة . ودينار واحد مقابل كل نسخة إضافية من قرار اللجنة بمعادلة أي شهادة أو أي وثيقة أخرى تصدرها اللجنة أو رئيسها .

المادة ٩ - للوزير إصدار التعليمات اللازمة لتنفيذ أحكام هذا النظام .

٨-٩-١٩٩٢ م

الحسين بن طلال

وزير الخارجية الدكتور كامل أبو جابر	نائب رئيس الوزراء ووزير النقل المهندس علي السحيمات	رئيس الوزراء ووزير الدفاع بالوكالة وزير التربية والتعليم دوقان الهنداوي
وزير السياحة والآثار ينال حكمت	وزير التعليم العالي وزير الثقافة بالوكالة الدكتور عوض خليفات	وزير الصناعة والتجارة الدكتور عبد الله النصور
وزير العدل يوسف المبيضين	وزير التخطيط الدكتور زياد فريز	وزير الدولة لشؤون رئاسة الوزراء أبراهيم عز الدين
وزير دولة جمال حنية الخريشة	وزير المياه والري ووزير الأشغال العامة والإسكان بالوكالة المهندس سمير قعوار	وزير البريد والاتصالات عبد الكريم الكباريتي
وزير الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية الشيخ مزالدين الخطيب التميمي	وزير الشباب والشؤون الاجتماعية الدكتور صالح أرشيدات	وزير الطاقة والثروة المعدنية المهندس علي أبو الرافع
وزير دولة سلطان العدوان	وزير دولة للشؤون البرلمانية عاطف البطوش	وزير الشؤون البلدية والتربية والبيئة الدكتور عبدالرزاق طيخات
وزير الزراعة الدكتور فايز الخصاونة	وزير المحطة ووزير التنمية الاجتماعية بالوكالة الدكتور عارف البطاينة	وزير التكوين محمد السقايف

الحسين الأول ملك المملكة الأردنية الهاشمية

بمقتضى المادة - ٣١ - من الدستور
 وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٩٢/٩/٨ م
 نأمر بوضع النظام الآتي :-

نظام رقم - ٤٢ - لسنة ١٩٩٢ م
 نظام تصديق الشهادات العلمية
 صادر بمقتضى المادة - ٤٢ - من قانون التربية والتعليم رقم - ٢٧ - لسنة ١٩٨٨

المادة ١ - يسمى هذا النظام (نظام تصديق الشهادات العلمية لسنة ١٩٩٢) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - يكون للكلمات والعبارات التالية حيثما وردت في هذا النظام المعاني المخصصة لها ادناه ما لم تدل القرينة على غير ذلك :-

الوزارة :	وزارة التربية والتعليم
الوزير :	وزير التربية والتعليم
المديرة :	مديرة التربية والتعليم في المحافظة أو اللواء .
الشهادة العامة :	شهادة الدراسة الثانوية العامة وأي شهادة تمنحها أو منحتها الوزارة نتيجة امتحان عام .
الشهادة العلمية :	الشهادة العامة وأي وثيقة تبين المستوى العلمي لصاحبها وتكون صادرة عن المؤسسات التعليمية على اختلاف مستوياتها داخل المملكة وخارجها .

المادة ٣ - تصدق الشهادات العلمية الصادرة عن مؤسسات تعليمية داخل المملكة المعروفة بموجب قانون التربية والتعليم المعمول به وفق القواعد التالية :-

- ١ - توقع الشهادة العامة من قبل الوزير أو من يفوضه بذلك ولا تحتاج إلى تصديق .
 ب - تصادق الوزارة أو المديرية المختصة على صورة الشهادة العامة وعلى صور كشك الملصقات الخاصة بتلك الشهادة بعبارة (صورة طبق الاصل) .
 ج - تصادق الوزارة على صحة التوقيع والخاتم الرسمي المثبتين على الشهادة العلمية التي تصدرها المؤسسة التعليمية غير التابعة للوزارة وذلك بعد المصادقة على صحة المعلومات في تلك الشهادة من الجهة التي أصدرتها .
 د - تصادق المديرية على صحة التوقيع والخاتم الرسمي المثبتين على الشهادة العلمية الصادرة عن المدارس الخاصة والأجنبية .

المادة ٤ - تكون مصادقة وزارة الخارجية على الشهادة العلمية وصورها على صحة توقيع الشخص المفوض في الوزارة أو المديرية بالتوقيع والخاتم المستبدل منهما حسب مقتضى الحال .

المادة ٥ - تصدق الشهادات العلمية الصادرة عن مؤسسات تعليمية خارج المملكة وفق القواعد التالية :-

- ١ - يصدق المستشار الثقافي الأردني في الدولة التي صدرت فيها الشهادة على صحة التوقيعات والاختام المعتدة للجهات الرسمية المسؤولة عن التعليم في تلك الدولة وتصادق الوزارة أو المديرية على صحة توقيع المستشار الثقافي الأردني وخاتمها .

ب - في حالة عدم وجود مستشار توافي اردني في اي دولة تصادق البعثة الدبلوماسية الاردنية فيها على صحة توقيع وزارة خارجية تلك الدولة وخاتمتها على ان تكون الشهادة مصدقة من الجهات الرسمية المسؤولة من التعليم فيها وتصادق وزارة الخارجية الاردنية على صحة توقيع البعثة الدبلوماسية الاردنية وخاتمتها وتصادق الوزارة او المديرية على صحة توقيع وزارة الخارجية الاردنية وخاتمتها .

ج - اذا تعذر تصديق الشهادة العلمية وفقا لاحكام هذا النظام في اي حالة فيمكن تصديقها من الوزارة بعد التحقق من سحتها بالطريقة التي تراها مناسبة .

المادة ٦ - في الحالات غير المنصوص عليها في هذا النظام تحال الى لجنة التربية والتعليم في الوزارة للبت فيها .

المادة ٧ - يصدر الوزير التعليمات اللازمة لتنفيذ احكام هذا النظام بما في ذلك ما يلي :
١ - اجراءات تصديق الشهادات العلمية وصورها من الجهات والمديريات المختصة في الوزارة واي شهادة مدرسية اخرى .

ب - الاجراءات المتعلقة باعداد جداول الملامت وحفظها التي يترتب على المؤسسات التعليمية اتباعها .

المادة ٨ - يلقى نظام تصديق الشهادات العلمية رقم ٢٩ - لسنة ١٩٨٣ .

الحسين بن طلال

١٩٩٢-٩-٨

وزير الخارجية الدكتور كامل أبو جابر	نائب رئيس الوزراء ووزير النقل المهندس علي السحيبات	رئيس الوزراء ووزير الدفاع بالوكالة ووزير التربية والتعليم ذوقان الهنداوي
وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء ابراهيم عز الدين	وزير السليحة والاثار ينال حكمت	وزير التعليم العالي ووزير الثقافة بالوكالة الدكتور عوض خليفات
وزير العمل عبد الكريم الكباريتي	وزير العدل يوسف المبيضين	وزير المالية باسل جردانه
وزير دولة جمال حديثة الخريشة	وزير المياه والري ووزير الاشغال العامة والسكان بالوكالة المهندس سمير قعوار	وزير البريد والاتصالات جمال الصرايرة
وزير الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية الشيخ عز الدين الخطيب التميمي	وزير الشبكات الدكتور صالح ارشيدات	وزير الطاقة والبنية التحتية المهندس علي أبو الراغب
وزير دولة سلطان العدوان	وزير دولة للشؤون البرلمانية عاطف البطوش	وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة الدكتور عبد الرزاق طباشات
وزير الزراعة الدكتور فايز الخصاونة	وزير الصحة ووزير التنمية الاجتماعية بالوكالة الدكتور عارف البطاينة	وزير التمييز محمد السقااف

الحسين الأول ملك المملكة الأردنية الهاشمية

بمقتضى المادة - ١٢٠ - من الدستور

وبناء على ما ترره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٩٢/٩/٨

نابر بوضع النظام الاتي : -

نظام رقم - ٤٤ - لسنة ١٩٩٢
نظام معدل لنظام تنظيم وزارة الصناعة والتجارة

المادة ١ - يسمى هذا النظام (نظام معدل لنظام تنظيم وزارة الصناعة والتجارة لسنة ١٩٩٢) ويقرأ مع النظام رقم - ٥٢ - لسنة ١٩٧٥ المشار اليه فيما يلي بالنظام الاصلي وما طرأ عليه من تعديل كنظام واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - يلقى نص المادة - ٧ - من النظام الاصلي ويستعاض عنه بالنص التالي : -

المادة ٧ - احكام عامة

تؤلف لجنة دائمة في الوزارة تسمى (لجنة التخطيط والتنسيق والتطوير الاداري) يرأسها الامين العام ويشترك في عضويتها االدكتور وللووزير دعوة اي شخص للاشتراك في اجتماعاتها بصفة استشارية .

الحسين بن طلال

١٩٩٢-٩-٨

وزير الخارجية الدكتور كامل أبو جابر	نائب رئيس الوزراء ووزير النقل المهندس علي السحيبات	رئيس الوزراء ووزير الدفاع بالوكالة ووزير التربية والتعليم ذوقان الهنداوي
وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء ابراهيم عز الدين	وزير السياحة والاثار ينال حكمت	وزير التعليم العالي ووزير الثقافة بالوكالة الدكتور عوض خليفات
وزير العمل عبد الكريم الكباريتي	وزير العدل يوسف المبيضين	وزير المالية باسل جردانه
وزير دولة جمال حديثة الخريشة	وزير المياه والري ووزير الاشغال العامة والسكان بالوكالة المهندس سمير قعوار	وزير البريد والاتصالات جمال الصرايرة
وزير الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية الشيخ عز الدين الخطيب التميمي	وزير الشبكات الدكتور صالح ارشيدات	وزير الطاقة والبنية التحتية المهندس علي أبو الراغب
وزير دولة سلطان العدوان	وزير دولة للشؤون البرلمانية عاطف البطوش	وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة الدكتور عبد الرزاق طباشات
وزير الزراعة الدكتور فايز الخصاونة	وزير الصحة ووزير التنمية الاجتماعية بالوكالة الدكتور عارف البطاينة	وزير التمييز محمد السقااف

صدرت الإرادة الملكية السامية بالموافقة على اتفاقية النقل الجوي الثنائية بين المملكة الأردنية الهاشمية وجمهورية سريلانكا وملحق الطرق الجوية التابع لها بالشكل التالي :-

**اتفاقية بين حكومة جمهورية سريلانكا الديمقراطية الاشتراكية
وحكومة المملكة الأردنية الهاشمية
للخدمات الجوية
فيما بين وما وراء اقليميهما**

ان حكومة جمهورية سريلانكا الديمقراطية الاشتراكية وحكومة المملكة الأردنية الهاشمية ، بما انهما اطراف في معاهدة الطيران المدني الدولية ، ورغبة منهما في عقد اتفاقية بغرض انشاء خدمات جوية فيما بين وما وراء اقليميهما قد اتفقتا على ما يلي :-

المادة الاولى

لاغراض هذه الاتفاقية وما لم يقتض النص خلاف ذلك :-

أ - تعني عبارة (المعاهدة) معاهدة الطيران المدني الدولية التي فتحت للتوقيع عليها في شيكاغو في اليوم السابع من شهر كانون أول ١٩٤٤ ، وتتضمن أي ملحق لها بموجب المادة ٩٠ ، من تلك المعاهدة وأي تعديل للملاحق أو المعاهدة بموجب المادة ٩٠ و ٩١ منها .

ب - تعني عبارة (سلطات الطيران) في حالة جمهورية سريلانكا الديمقراطية الاشتراكية ، وزير الدفاع وأي شخص أو هيئة مخولة لممارسة اية وظائف والتي يمارسها وزير الدفاع حاليا . أو اية وظائف مشابهة . وفي حالة المملكة الأردنية الهاشمية مدير عام سلطة الطيران المدني/وزارة النقل وأي شخص أو هيئة مخولة لممارسة اية وظائف والتي يمارسها المدير العام حاليا أو وظائف مشابهة .

ج - تعني عبارة (المؤسسة المعنية) مؤسسة الطيران التي يعينها أحد الطرفين المتعاقدين بأشعار كتابي للطرف المتعاقد الآخر طبقا للمادة ٣ من هذه الاتفاقية لاستثمار الخدمات الجوية على الخطوط المحددة في ذلك الاسم .

د - تعني عبارة (الاقليم) فيما يخص الدولة مساحة الأرض والمياه الاقليمية المتاخمة لها وتحت سيادة سلطة حماية أو وصاية تلك الدولة .

هـ - تعني عبارات (الخدمة الجوية) ، (الخدمة انجوية الدولية) ، (مؤسسة الطيران) و (التوقف لامراض غير تجارية) على التوالي المعاني المحددة لها في المادة ٩٦ من المعاهدة .

المادة الثانية

أ - يمنح كل طرف متعاقد للطرف الآخر الحقوق المحددة في هذه الاتفاقية لغرض انشاء خدمات جوية على الخطوط المحددة في الملحق والسماة فيما بعد (الخدمات المتفق عليها) و (الخطوط المحددة) .

٢ - تشبها مع نصوص هذه الاتفاقية تتمتع المؤسسات المعنية من قبل أحد الطرفين المتعاقدين في مجال استثمارها للخدمة المتفق عليها على الخط المحدد بالامتيازات التالية :-

أ - الطيران بدون هبوط عبر اقليم الطرف المتعاقد الآخر .

ب - التوقف في اقليم ذلك الطرف لاغراض غير تجارية و

ج - التوقف في اقليم ذلك الطرف في النقاط المحددة لذلك الخط في الجدول التابع لهذه الاتفاقية بغرض انزال واخذ حركة دولية للركاب ، البضائع والبريد .

٣ - ليس في الفقرة ٢ من هذه المادة ما يعطي لمؤسسات الطيران التابعة لأحد الطرفين المتعاقدين الحق في أن ينقل داخل اقليم الطرف المتعاقد الآخر ركاب ، بضائع أو بريد مقابل اجر أو بطريق الإيجار الى نقطة أخرى في اقليم ذلك الطرف المتعاقد الآخر .

المادة الثالثة

١ - لكل طرف متعاقد الحق في أن يعين كتابة السى انطرف المتعاقد الآخر مؤسسة طيران أو أكثر لعرض استثمار الخدمات المتفق عليها على الخطوط المحددة .

٢ - يقوم الطرف المتعاقد الآخر عند تسليبه التعيين ، ومع مراعاة شروط الفقرتين ٣ و ٤ من هذه المادة بدون تأخير بمنح مؤسسة أو مؤسسات الطيران المعنية تصريح التشغيل اللازم .

٣ - سلطات الطيران التابعة لأحد الطرفين المتعاقدين قد تطلب من مؤسسة الطيران المعنية من قبل الطرف المتعاقد الآخر أن تتعنها بأنها مؤهلة لتنفيذ الشروط المنصوص عليها في القوانين والأنظمة التي تطبقها عادة تلك السلطات وبصورة معقولة طبقا لشروط المعاهدة في تشغيل الخدمات الجوية التجارية الدولية .

٤ - يحق لكل طرف متعاقد أن يرفض قبول تعيين اية مؤسسة طيران أو أن يسحب أو يعلق منح مؤسسة الطيران للامتيازات المحددة في الفقرة ٢ من المادة ٢ من هذه الاتفاقية أو أن يفرض الشروط التي يراها ضرورية على ممارسة مؤسسة الطيران المعنية للامتيازات الممنوحة وذلك في اية حالة لا يتقنع فيها ذلك الطرف بأن ملكية تلك المؤسسة تعود في جوهرها مع الرقابة الفعلية عليها للطرف المتعاقد الذي عينها أو لرعايا ذلك الطرف الذي عين تلك المؤسسة .

٥ - بعد مراعاة تطبيق أحكام الفقرات ١ و ٢ من هذه المادة - مؤسسة الطيران المعنية والمرخصة أن تبدأ أي أو وقت باستثمار الخدمات المتفق عليها شريطة أن لا تبدأ باستثمار تلك الخدمة إلا إذا كانت الترخيص المقدمة بموجب المادة ٩ من هذه الاتفاقية قد دخلت في حيز النفاذ فيما يتعلق بتلك الخدمة .

٦ - يحق لكل طرف متعاقد أن يعلق استثمار مؤسسة الطيران للامتيازات المحددة في الفقرة ٢ من المادة ٢ من هذه الاتفاقية أو أن يفرض ما يراه ملائما من الشروط على مؤسسة الطيران في استثمارها لتلك الامتيازات أو في اية حالة لا تتمكن تلك المؤسسة من التشغيل طبقا للشروط المنصوص عليها في الاتفاقية ، شريطة ألا يكون التعليق الفوري أو فرض الشروط ضروريا لمنع وقوع مخالفات أخرى للقوانين والأنظمة ، هذا الحق تجرى مما يسته فقط بعد التشاور مع الطرف المتعاقد الآخر .

المادة الرابعة

١ - الطائرات العاملة في الخدمات الدولية والتابعة لمؤسسات الطيران المعنية من كل طرف متعاقد بما في ذلك معداتها المتعاقدة قطع الغيار ، مخزونات الوقود ، وزيوت التشحيم ومخازن الطائرة (المتضمنة الماكولات ، المشروبات والتبغ) والمحمولة على متن هذه الطائرات يجب أن تعفى من كافة الرسوم الجبركية ، رسوم التفتيش واية رسوم أخرى، شريطة أن تبقى هذه المعدات والمؤن على متن الطائرة حتى إعادة تصديرها .

٢ - مؤن الوقود ، زيوت التشحيم قطع الغيار معدت الطائرة العادية ومخازن الطائرة الداخلة الى اقليم أحد الطرفين المتعاقدين بواسطة أو لحساب المؤسسة المعنية من قبل الطرف المتعاقد الآخر أو المحبولة على متن الطائرات المستثمرة من قبل المؤسسة المعنية والمخصصة لاستعمال الطائرات العاملة في الخدمات الدولية يجب أن تعفى من جميع الرسوم الوطنية والرسوم المفروضة في اقليم الطرف المتعاقد الأول بما فيها الرسوم الجبركية ورسوم التفتيش حتى عندما تكون تلك المؤن تستعمل في أجزاء من الرحلة المتجزئة فوق اقليم الطرف المتعاقد الذي حملت على متن الطائرة ، المواد المشار اليها أعلاه قد يطلب ابقاؤها تحسنت اشراف أو مراقبة سلطات الجمارك .

٣ - المعدات المنتظمة المنقولة ، قطع الغيار ، مخزونات الطائرة والمؤن من الوقود وزيوت التشحيم المتبقية على متن الطائرات لكل طرف متعاقد ، يجوز انزالها في اقليم الطرف المتعاقد الآخر فقط بموافقة سلطات الجمارك لذلك الاقليم ، والتي قد تطلب ابقاؤها هذه المواد تحت اشرافها حتى إعادة تصديرها أو اطلاقها بموجب الانظمة الجبركية .

مكرر من الأصل

١ - الوقود ، زيوت التشحيم ، قطع الغيار ، معدات الطائرة العادية ومخزونات الطائرة المحمولة على متن طائرة احد الطرفين المتعاقدين في اقليم الطرف المتعاقد الاخر والمستعملة فقط في الرحلات بين نقطتين في اقليم الطرف المتعاقد الاخر يجب ان تكون مطابقة فيما يتعلق بالرسوم الجمركية ورسوم التفتيش واية رسوم وطنية اخرى او ضرائب محلية مشابهة ، ويجب ان لا تكون رسوم المعاملة اقل انجليزية من المعاملة الممنوحة للمؤسسات الوطنية او للمؤسسات الاكثر تفضيلا والمستثمرة لكل هذه الرحلات .

المادة الخامسة

الركاب ، البضائع والبضائع العابرة راسا لاقليم الطرف المتعاقد وغير مغادرة لمنطقة المطار المخصصة لهذا الغرض يجب ان تخضع فقط لمراقبة مبسطة جدا . الامتعة والبضائع العابرة راسا يجب ان تعفى من رسوم الجمارك والضرائب الاخرى المشابهة .

المادة السادسة

١ - ان قوانين وانظمة احد الطرفين المتعاقدين والتي تحكم الدخول والخروج من اقليمه بالنسبة للطائرات العاملة في الملاحة الجوية الدولية او لرحلات مثل هذه الطائرات فوق ذلك الاقليم يجب ان تطبق على المؤسسة المعنية من قبل الطرف المتعاقد الاخر .

٢ - ان قوانين وانظمة احد الطرفين المتعاقدين والتي تحكم الدخول الى والتوقف المؤقت ، والخروج من اقليمه بالنسبة للركاب ، طاقم الطائرة ، البضائع او البريد مثل الاجراءات المتعلقة بالدخول ، الخروج ، الهجرة ، الجوازات وكذلك الجمارك والاجراءات الصحية يجب ان تطبق على الركاب طاقم الطائرة ، البضائع او البريد المنقول بواسطة طائرات المؤسسة المعنية للطرف المتعاقد الاخر اثناء تواجدها في الاقليم المذكور .

٣ - الرسوم المفروضة من اي طرف متعاقد لاستعمال المطارات والوسائل الملاحية الاخرى من قبل طائرات المؤسسة المعنية للطرف الاخر يجب ان لا تكون اعلى من الرسوم المدفوعة من قبل طائراتها الوطنية المستثمرة للخدمات الدولية .

٤ - المؤسسة المعنية من قبل الطرف المتعاقد الاخر عند استعمالها للمطارات والتسهيلات الاخرى المقدمة من قبل احد الطرفين المتعاقدين ، يجب ان لا تدفع رسوما اعلى من الرسوم التي يجب ان تدفع من قبل الطائرات الوطنية المستثمرة للخدمات الدولية المنتظمة .

المادة السابعة

١ - شهادات صلاحية الطائرات ، شهادات الاهلية والاجازات الصادرة او الممنوحة من احد الطرفين المتعاقدين والسارية المفعول ، يجب خلال مدة سريان مفعولها الاعتراف بها سارية المفعول من قبل الطرف المتعاقد الاخر .

٢ - يحتفظ كل طرف متعاقد بحقوقه بعدم الاعتراف بسريان مفعول شهادات الاهلية والاجازات الممنوحة لمواطنيه والمعتبرة سارية المفعول من قبل الطرف المتعاقد الاخر ، او من قبل اي دولة اخرى ، وذلك لاغراض الطيران فوق اقليمه .

المادة الثامنة

١ - يجب ان تكون مؤسسات كلا الطرفين المتعاقدين مرمص عادلة ومتكافئة لاستثمار الخدمات المتفق عليها على الخطوط المحددة فيما بين اقليميهما .

٢ - مؤسسات الطيران التابعة لكل طرف متعاقد في استثمارها للخدمات المتفق عليها ، يجب ان تأخذ بعين الاعتبار مصالح مؤسسة الطيران التابعة للطرف المتعاقد الاخر حتى لا تؤثر وبدون وجه حق على الخدمات التي تقدمها الاخرى على كل او جزء من نفس الخطوط .

٣ - الخدمات المتفق عليها والمقدمة من مؤسسات الطيران المعنية من الطرفين المتعاقدين ينبغي ان تكون مطابقة تماما لمتطلبات الجهور للنقل على الخطوط المحددة . ويجب ان تهدف اساسا الى تنظيم السعة الملائمة للحاجات القائمة والتي يمكن توقعها بشكل معقول لنقل الركاب ، البضائع والبريد المحملة من او القاصدة الى اقليم الطرف المتعاقد الذي عين المؤسسة . السعة المقدمة لنقل الركاب ، البضائع والبريد سواء المحملة من او المنزلة على نقاط على الخطوط المحددة في اقليم دول غير مميثلة لمؤسسات الطيران يجب ان تكون طبقا للهاديء العاية وتمتلكة بـ : -

- أ - متطلبات الحركة الى ومن اقليم الطرف المتعاقد الذي عين المؤسسة .
- ب - متطلبات الحركة للمنطقة التي تعبرها مؤسسة الطيران ، بعد الاخذ بعين الاعتبار لخدمات النقل المنشأة من قبل مؤسسات الطيران التابعة لدول المنطقة و
- ج - متطلبات عمليات مؤسسة الطيران العابرة .

المادة التاسعة

١ - التعريفات على اي خدمة متفق عليها يجب ان تنشأ بمستويات معقولة ، مع مراعاة جميع العوامل ذات العلاقة بها في ذلك كلفة الاستثمار ، الربح المعقول ، خصائص الخدمة (كمستويات السرعة والملائمة) وتعريفات المؤسسات الاخرى لاي جزء من الخط المحدد ، هذه التعريفات يجب ان تثبت طبقا للشروط الواردة في هذه المادة .

٢ - تحدد بالاتفاق اذا امكن التعريفات المشار اليها في الفقرة ١- من هذه المادة سوية مسموعة معدلات عمولة الوكالة المستعملة والمتصلة بها وذلك فيما يخص كلا من الطرق الجوية المحددة فيما بين المؤسسات المعنية والتشاور مع مؤسسات الطيران الاخرى العاملة على كل او جزء من الطريق الجوي . وهذا الاتفاق ، يجب التوصل اليه حيثما امكن من خلال آلية تثبيت التعريفات التابع لاتحاد النقل الجوي الدولي . التعريفات المتفق عليها ، يجب ان تخضع لموافقة سلطات الطيران لكلا الطرفين المتعاقدين .

٣ - اذا لم تتمكن مؤسسة الطيران المعنية من الاتفاق على اي من التعريفات او اذا و لاي سبب آخر لم يتفق على تعريف طبقا لشروط الفقرة ٢- من هذه المادة ، فيجب على سلطات الطيران للطرفين المتعاقدين ان تسعى الى اقرار تعريف بالاتفاق فيما بينهما .

٤ - اذا لم تتمكن سلطات الطيران من الموافقة على اي تعريف مقدمة بموجب الفقرة ٢- من هذه المادة او اقرار اي تعريف بموجب الفقرة ٣- ، فان النزاع يجب ان يحل طبقا لشروط المادة ١٤- من هذه الاتفاقية .

٥ - لا تدخل اية تعريف الى حيز النفاذ اذا كانت سلطات الطيران لاي من الطرفين المتعاقدين غير مقتنعة بها ما عدا ما نصت عليه شروط الفقرة ٣- من هذه الاتفاقية .

٦ - عندما تنشأ تعريفات طبقا لشروط هذه المادة ، فان هذه التعريفات يجب ان تبقى نافذة المفعول حتى يتم انشاء تعريفات جديدة وفقا لشروط هذه المادة .

المادة العاشرة

يمنح كل طرف متعاقد مؤسسة الطيران التابعة للطرف المتعاقد الاخر الحق في التحويل الى مركزه الرئيسي فائض الإيرادات على التفتتات المحصلة في اقليم الطرف المتعاقد الاول . مثل هذه التحويلات يجب ان تكون طبقا لائمية تبادل العملات للطرف المتعاقد الذي نتجت هذه الإيرادات في اقليمه .

المادة الحادية عشرة

يجب على سلطات الطيران لاي طرف متعاقد ان تقوم وبناء على طلب سلطات الطيران في الطرف المتعاقد الاخر بتزويدها بالمعلومات الدورية او غيرها من البيانات الاحصائية التي يمكن طلبها وبصورة معقولة بقصد اعادة النظر في السعة المعروضة على الخدمات المتفق عليها من قبل مؤسسات الطيران المعنية التابعة للطرف المتعاقد الاول . مثل هذه البيانات يجب ان تتضمن جميع المعلومات المطلوبة لاقرار حجم حركة النقل المنقولة بواسطة هذه المؤسسات وبمصادر ومقاصد مثل هذه الحركة .

مكرر من الأصل

المادة الثانية عشرة

١ - يؤكد كل طرف متعاقد بان التزاماته تجاه الطرف المتعاقد الآخر يشكل جزا (مكملا) لهذه الاتفاقية . ويجب على كل طرف متعاقد ان يعمل وبشكل مستقل طبقا لنصوص امن الطيران المدني لاتفاقية الجرائم والافعال الاخرى التي ترتكب على متن الطائرات والموقعه في طوكيو بتاريخ ١٤ ايلول ١٩٦٣ . واتفاقية منع الاستيلاء غير المشروع على الطائرات والموقعه في لاهاي بتاريخ ١٦ كانون الاول ١٩٧٠ . واتفاقية منع الافعال غير المشروعة الموجهة ضد سلامة الطيران المدني والموقعه في مونتريال بتاريخ ٢٣ ايلول ١٩٧١ م .

٢ - يجب على كل طرف متعاقد ان يقدم للطرف المتعاقد الآخر عند الطلب المساعدة الضرورية لمنع الاستيلاء غير المشروع على الطائرات المدنية او اية اعمى اخرى غير مشروعة ضد سلامة هذه الطائرات . ركابها اطقها ، الطائرات والمساعدات الملاحية واي تهديد على امن الطيران المدني .

٣ - يجب على الاطراف المتعاقدة وبملاقاتها المتبادلة العمل وفقا لنصوص امن الطيران المدني الملزمة والمقررة من منظمة الطيران المدني الدولية والمعمية في ملاحق اتفاقية الطيران المدني الدولية والتي فتحت للتوقيع عليها في شيكاغو بتاريخ ٧ كانون اول ١٩٤٤ . وكذلك يجب على كل طرف متعاقد ان يطلب من مستثمري الطائرات المسجلة لديه او المستثمرين الذين يتخذون من اراضي هذه الاطراف مركزا رئيسيا لافعالهم او محل اقامة دائمة لهم . وكذلك مستثمري الطائرات في تلك الاراضي بان يعملوا وفقا لنصوص امن الطيران المشار اليها .

٤ - يوافق كل طرف متعاقد لمستثمري الطائرات على امكنية طلب الاطلاع على نصوص امن الطيران المشار اليها في الفقرة ٣ - من هذه المادة من الطرف المتعاقد الآخر للدخول الى او المغادرة من او خلال اراضي هذا الطرف .

كما يؤكد كل طرف على ضرورة تطبيق الاجراءات الكافية في اراضيه بشكل فعال لحماية الطائرة وتفتيش المسافرين ، الاطقم ، والمواد المحمولة ، البضائع ، الشحن ومستودعات الطائرة وذلك قبل وثناء التحميل والتفريغ . وعلى كل طرف متعاقد ان يتخذ بالشكل المعقول بعين الاعتبار اي طلب يقدمه الطرف الاخر ، لاتخاذ اجراءات امنية خاصة في مواجهة تهديد معين .

٥ - على كل طرف متعاقد ان يقدم عند وقوع حادث او تهديد بفعل من افعال الاستيلاء غير المشروع على الطائرات المدنية او اي فعل من الافعال الاخرى غير المشروعة ضد سلامة هذه الطائرات ، ركابها ، اطقها ، الطائرات او المساعدات الملاحية الجوية المساعدة المطلوبه لكل منها وذلك من خلال تسهيل الاتصالات وغيرها من الاجراءات المناسبة لتحقيق الانتهاء العاجل والامن لهذا الحادث او التهديد .

المادة الثالثة عشرة

يجب ان يكون هناك مشاورات مستمرة ومنظمة بين سلطات الطيران لكلا الطرفين المتعاقدين لتأكيد من التعاون الوثيق في جميع الامور التي تؤثر في تنفيذ هذه الاتفاقية .

المادة الرابعة عشرة

١ - اذا نشأ اي خلاف بين سلطات الطيران للطرفين المتعاقدين على تفسير او تطبيق هذه الاتفاقية فيجب على الطرفين المتعاقدين في اول الامر محاولة مضا الخلاف بينهما بطريق المفاوضات المباشرة .

٢ - اذا لم يتوصل الطرفان المتعاقدان الى تسوية الخلاف بطريق المفاوضات :

١ - يجوز لهما اعادة النزاع الى هيئة تحكيم معينة بالاتفاق بينهما او الى شخص او هيئة اخرى للفصل فيه .
ب - اذا لم يتفقا على ذلك او اتفقا على اعادة النزاع الى هيئة تحكيم ولكن لم يتم التوصل الى تكوينها ، فان اي طرف متعاقد قد يطلب اعادة النزاع الى اية هيئة ذات اهلية للفصل فيه والنسي قد تنشأ فيها بعد ضمن المنظمة الدولية للطيران المدني واذا لم تكن هناك مثل هذه الهيئة فتحال الى مجلس المنظمة المذكورة .

٣ - يعتمد الطرفان المتعاقدان بالامتنال لاي قرار يصدر وفقا للفقرة ٢ - من هذه المادة .

٤ - اذا حدث ولم يمثل اي من الطرفين المتعاقدين او المؤسسة الممينة من قبل اي طرف متعاقد للقرار الصادر بموجب الفقرة ٢ - من هذه المادة ، فللطرف المتعاقد الآخر ان يحدد ، يسحب او يعلق اية حقوق او امتيازات قد منحت بموجب هذه الاتفاقية للطرف المتعاقد المتعسر او المؤسسة او مؤسسات الطيران الممينة من قبله او المؤسسة للطيران الممينة المقصرة .

المادة الخامسة عشرة

١ - اذا ارتأى اي من الطرفين المتعاقدين انه من المرغوب فيه تعديل نصوص هذه الاتفاقية فله ان يطلب اجراء مشاورات بين سلطات الطيران لكلا الطرفين المتعاقدين فيما يتعلق بالتعديل المقترح . المشاورات يجب ان تبدأ خلال فترة ستين يوما من تاريخ الطلب . عندما توافق هذه السلطات على تعديلات هذه الاتفاقية ، فان هذه التعديلات تصبح سارية المفعول عند توكيدها بتبادل المذكرات بالطريق الدبلوماسي .

٢ - اذا أصبحت اتفاقية جماعية عامة تتعلق بالنقل الجوي سارية المفعول فيما بين الطرفين المتعاقدين فان هذه الاتفاقية يجب ان تعدل بحيث تكون متطابقة مع شروط تلك الاتفاقية .

المادة السادسة عشرة

لكل طرف متعاقد في اي وقت ان يخطر الطرف الاخر اذا رغب في انتهاء هذه الاتفاقية ، مثل هذا الاخطار يجب ان يبلغ في نفس الوقت الى المنظمة الدولية للطيران المدني . واذا بلغ هذا الاخطار تنتهي هذه الاتفاقية بعد مرور اثني عشر شهرا من تاريخ تسلم الطرف المتعاقد الاخر للاخطار ، الا اذا سحب هذا الاخطار باتفاق مشترك بين الطرفين المتعاقدين قبل انتهاء هذه المهلة ، واذا لم يقد الطرف المتعاقد الاخر بانه تسلم الاخطار فيعتبر بانه قد تسلمه بعد مضي اربعة عشر يوما من تاريخ تسلم المنظمة الدولية للطيران المدني للاخطار .

المادة السابعة عشرة

١ - يجب ان تسجل هذه الاتفاقية واي تبادل للمذكرات طبقا للادة ١٥ لدى المنظمة الدولية للطيران المدني .

٢ - تدخل هذه الاتفاقية الى حيز النفاذ بتاريخ توقيعها .
اثباتا لذلك قام المتمدان الموقعان ادناه بما لهما من سلطة مخولة اليهما من حكومتيهما بتوقيع هذه الاتفاقية .

حرر في عمان في اليوم ٢١ من شهر آب عام ١٩٩٢ م .

على نسختين باللغات السنهالية ، العربية والانجليزية كل النصوص معتمدة .

وفي حالة حدوث اي خلاف فيما يتعلق بتفسير و/او تطبيق هذه الاتفاقية فان النص الانجليزي هو الذي يجب ان يكون السائد .

عن حكومة جمهورية سريلانكا
الديموقراطية الاشتراكية

عن حكومة المملكة الاردنية
الهشمية

مكرر من النسخة

جدول الطرق

١ - الطرق التي ستعمل عليها مؤسسة الطيران المعنية من قبل الملكة الاردنية الهاشمية .

نقطة مغادرة	نقاط توسط	نقطة في سري لانكا	نقاط ما وراء
عمان	نقاط *	كولمبو	نقاط *
نقطة مغادرة	نقاط توسط	نقطة في الاردن	نقاط ما وراء
كولمبو	نقاط *	عمان	نقاط *

* - عدم السماح بممارسة حرية النقل الخاصة .
ملاحظة : -

اي من او بعض النقاط على الطرق المحددة في هذا الجدول يمكن ان تحذف من على اي رحلة او كل الرحلات وذلك بخيار المؤسسات المعنية شريطة ان تبدأ و/او تنتهي في اثنى عشر الطرف المتعاقد الذي عيّن المؤسسة .

تعديل رسوم الاشتراك
في امتحان شهادة الدراسة الثانوية العامة

قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ١٥-٩-١٩٩٢ بالاستناد الى المادة ٥٥- من نظام رسوم الامتحانات رقم ٤٩- لسنة ١٩٨٩ وتعديلاته - الموافقة على تعديل البنود (١) و (٢) و (٩) الواردة في الفقرة ١٦- من جدول الرسوم الملحق بالنظام الاصلى لتصبح على النحو التالي وذلك اعتبارا من تاريخ ١٦-٩-١٩٩٢ :-

١ - امتحان شهادة الدراسة الثانوية العامة :-

فلس دينار	
٢٠ ٠٠٠	١ - رسم الاشتراك في امتحان شهادة الدراسة الثانوية العامة للطلبة النظميين (بما في ذلك رسم اصدار الشهادة باللغتين العربية والانجليزية للطلاب الناجح ، وكشف واحد باللغة العربية للطلاب غير المستكمل شروط النجاح او الرسوب) .
٢٥ ٠٠٠	٢ - رسم الاشتراك في امتحان شهادة الدراسة الثانوية العامة لطلبة الدراسة الخاصة (بما في ذلك رسم اصدار الشهادة باللغتين العربية والانجليزية للطلاب الناجح ، وكشف واحد باللغة العربية للطلاب غير المستكمل شروط النجاح او الرسوب) .
٢٥ ٠٠٠	٩ - رسم الاشتراك في امتحان التأهيل للتقدم لامتحان شهادة الدراسة الثانوية العامة .

المنطقة الحرة
اعلان

عملا بأحكام المادة ١/٤ من قانون مؤسسة المناطق الحرة رقم ٢٢ لسنة ١٩٨٤ والمادة ٣ من نظام استثمارها رقم ٤٣ لسنة ١٩٨٧ وبناء على قرار مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ١٩٨٩/٨/٥ غدد قرر مجلس ادارة مؤسسة المناطق الحرة في جلسته رقم ٩٩ المنعقدة بتاريخ ١٩٩٢/٩/١٧ واستنادا لما ذكر وبناء على قرار مجلس ادارة سلطة العقبة في جلسته المنعقدة بتاريخ ١٩٩٠/٨/٢ اعلان المساحة المأذنة لموقع المنطقة الحرة الخاصة بالمشروعات المشتركة لصناعة الاسمدة الخاصة لشركة مناجم الفوسفات والبالغة ١٣٢٢١ دونما بما فيها المساحة المؤجرة الى شركة الاسمدة والبالغة ٢٨٢٢ دونما منطقة حرة خاصة لغايات مؤسسة المناطق الحرة .

وزير المالية / المناطق الحرة
باسل جردانةتعليمات معدلة للتعليمات رقم ٥١/١ لسنة ١٩٨٩ الخاصة بتخصيص
المستودعات والصيدليات ومصانع الادوية والمستحضرات
الحياتية البيطرية -

استنادا الى الصلاحيات المخولة لي بمقتضى المادة رقم ١٦ من قانون ممارسة مهنة الطب البيطري رقم ١٠- لسنة ١٩٨٨ .

اقرر بما يلي :-

١ - تعديل المادة ١٥ من التعليمات المشار اليها اعلاه وتحذف عبارة
(بالاشتراك مع مندوب النقيب للقيام بأعمال الرقابة والتفتيش)
لتصبح كما يلي :-

يشكل الوزير لجنة تتكون من طبيبين بيطريين من اطباء الوزارة للقيام بأعمال الرقابة والتفتيش على محلات ممارسة المهنة المذكورة في المادة التاسعة من قانون ممارسة مهنة الطب البيطري رقم ١٠ لسنة ١٩٨٨ م .

٢ - يعمل بهذه التعليمات اعتبارا من تاريخ نشرها في الجريدة الرسمية .

الدكتور فايز الخصاونه
وزير الزراعة